

رئيس الغرفة يدعو المؤسسات المالية إلى التوسع في طرح حلول تمويلية أكثر سرعة ومرونة



○ نبيل كانو.

دعا نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، البنوك والمؤسسات المالية البحرينية إلى التوسع في طرح حلول تمويلية أكثر سرعة ومرونة، بما يسهم في دعم الشركات التي تواصل نشاطها وتواجه فجوات مؤقتة في السيولة، ويساعدها على الوفاء بالتزاماتها وتعزيز استمرارية أعمالها. وقال نبيل كانو إن القطاع المصرفي يؤدي دوراً محورياً في تمويل النشاط الاقتصادي ومساندة مجتمع الأعمال، مشيراً إلى أن الرصيد القائم للقرض والتسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاعات الاقتصادية المقيمة بلغ نحو 13.4 مليار دينار في نهاية أبريل 2026، فيما استحوذ قطاع الأعمال على 40.8% من الإجمالي، وهو ما يعكس حجم الدور الذي تضطلع به البنوك والمؤسسات المالية في دعم الشركات والقطاعات الاقتصادية. وأعرب رئيس الغرفة عن تقديره واعتزازه بالودور الذي تقوم به البنوك والمؤسسات المالية البحرينية في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل مختلف القطاعات ومساندة مجتمع الأعمال، مثنياً ما تقدمه من تسهيلات وحلول مصرفية أسهمت في دعم استمرارية الشركات ونموها، مؤكداً أن القطاع المصرفي شريك أساسي للطاقة الخاص. وأشار إلى أن الغرفة حريصة على دعم البنوك والمؤسسات المالية البحرينية، وتعزيز الشراكة والتعاون معها لتطوير حلول تمويلية عملية ومتوازنة تلبي

إلى جانب توفير حدود ائتمانية مرنة تساعد الشركات على تغطية احتياجاتها التشغيلية إلى حين تحصيل مستحقاتها. كما دعا إلى تطوير حلول تمويل سلاسل التوريد، بما يتيح للموردين تحصيل مستحقاتهم بصورة أسرع، ويسهم في انتظام التدفقات النقدية وتعزيز استقرار التعاملات التجارية بين الشركات. ولفت رئيس الغرفة إلى أهمية تطوير معايير تقييم الجدارة الائتمانية، والاستفادة بصورة أكبر من البيانات المتوفرة لدى البنوك، بما في ذلك حركة الحسابات والمبيعات والتدفقات النقدية والأداء التشغيلي والعقود القائمة، إلى جانب الضمانات والمعايير المصرفية الأخرى، بما يساعد على تكوين صورة أكثر شمولاً عن الوضع المالي للشركات واتخاذ قرارات تمويلية تتناسب مع احتياجاتها وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها. وفيما يتعلق بسرعة الحصول على التمويل، شدد السيد كانو على أهمية تسهيل إجراءات دراسة الطلبات وتسريع البت فيها، خصوصاً للشركات التي تتمتع بسجل مالي وتشغيلي منظم. موضحاً أن فاعلية التمويل لا ترتبط بحجمه فحسب، وإنما كذلك بوضوله في الوقت المناسب وملاءمته لطبيعة النشاط التجاري. وأشار إلى أن الضغوط المرتبطة بالسيولة لا تقتصر آثارها على الشركة المعنية، بل قد تمتد إلى الموردين والشركات

المتعاملة معها، مما يجعل توفير التمويل في الوقت المناسب عاملاً مهماً في الحفاظ على انتظام حركة الأعمال واستقرار سلاسل التوريد. وبين رئيس الغرفة أن مساندة الشركات التي تواجه ضغوطاً مالية مؤقتة، قبل تحولها إلى حالات تعثر، تمثل نهجاً وقائياً يسهم في المحافظة على استمرارية النشاط الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية إتاحة حلول تمويلية مناسبة وخيارات مرنة لإعادة جدولة الالتزامات، وفقاً للضوابط المصرفية، بما يساعد الشركات على تجاوز التحديات المؤقتة واستعادة انتظام تدفقاتها النقدية. وأكد نبيل كانو حرص الغرفة على مواصلة الحوار والتنسيق مع البنوك والمؤسسات المالية البحرينية، والاستماع إلى مرئياتها، وبحث فرص تطوير منتجات وحلول تمويلية عملية تستجيب لاحتياجات قطاع الأعمال، مع مراعاة الضوابط والمتطلبات المصرفية، وبما يعزز المصالح المشتركة للقطاعين التجاري والمصرفي. ودولة التعاون بين القطاعين المصرفي والتجاري، وتطوير حلول تمويلية أكثر مرونة وسرعة، من شأنه دعم قدرة الشركات على تجاوز الضغوط المؤقتة في السيولة، وتعزيز استمرارية أعمالها ونموها، بما ينعكس إيجاباً على نشاط القطاع الخاص والاقتصاد الوطني.

«البحرين الوطني» يتعاون مع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية لإطلاق النسخة الثالثة من برنامج الابتكار



أعلن بنك البحرين الوطني طرح أحدث إصدارات «برنامج الابتكار» لعام 2026، وهو برنامج تسريع أعمال يُعقد بالتعاون مع خليج البحرين للتكنولوجيا المالية، وتركز النسخة الثالثة على تقنيات الذكاء الاصطناعي، حيث يتم تحدي المبتكرين لتطوير حلول قابلة للتطبيق العملي، وذلك بحسب بما يتماشى مع أوليات البنك. جاء إعلان البرنامج، الذي يحمل اسم «مؤسسون مستعدون للذكاء الاصطناعي»، في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين بنك البحرين الوطني وخليج البحرين للتكنولوجيا المالية خلا فعاليات النسخة الرابعة من منتدى مستقبل التكنولوجيا المالية. ومن المقرر أن يستمر التقديم من 7 أكتوبر إلى 26 نوفمبر 2026، على أن يُقام البرنامج في الفترة من 4 إلى 28 يناير 2027 في مقر خليج البحرين للتكنولوجيا المالية الكائن بمبنى أركينا. وعلى مدار أربعة أسابيع من الجلسات الحضورية، سيتم اختيار خمسة فرق من المبتكرين ممن تبلغ أعمارهم 21 عامًا فما فوق، حيث سيُطلب منهم تحويل فكرة أولية في مجال التكنولوجيا المالية أو الذكاء الاصطناعي إلى منتج فعلي قابل للتطبيق. وستعمل الفرق على تطوير حلولها بما يتماشى مع أولويات البنك عبر قطاعات الخدمات المصرفية لكل من: الأفراد، الشركات، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما يتيح لهم التعرف بشكل مباشر على الجوانب التجارية الواعية في القطاع المالي. وسيستخدم المشاركون مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي لإجراء أبحاث السوق، بناء نماذج الأعمال، إطلاق

المنتجات، إعداد أنظمة دعم العملاء القائمة على الذكاء الاصطناعي، والتحضير لعروض تقديمية للمستثمرين. ويهدف تعديل حلولهم وتطويرها قبل العرض النهائي، سيشترك كل فريق كل فريق في جلسات يقدمها بنك البحرين الوطني ويتلقى ملاحظات مباشرة من البنك على منتجته، إلى جانب التوجيه والإرشاد والتدريب الفردي من فريق خليج البحرين للتكنولوجيا المالية. وبهذه المناسبة، صرّح رازي أمين، الرئيس التنفيذي للمجموعة – تقنية المعلومات في بنك البحرين الوطني قائلاً: «غند وجود حاجة تجارية واضحة، تظهر القيمة الحقيقية للابتكار». وعليه، فإن برنامج الابتكار يُمكن المؤسسين الناشئين من التعرف عن كُتب على أساسيات الصيرفة، والإطلاع على آلية التفاصيل التجارية والتشغيلية الكاملة وراء أي منتج، علاوة على معرفة كيفية توظيف الذكاء الاصطناعي

أسري تؤكد دعمها لمسيرة التكامل الصناعي الخليجي وتعزيز تنافسيته في «صنع في الخليج»



شاركت شركة البحرين للاستثمار العقاري «إدامة»، الذراع العقارية لشركة ممتلكات البحرين القابضة «ممتلكات»، في مؤتمر فوربس العالمي للرؤساء التنفيذيين 2026 في سنغافورة، ممثلة بخالد عبدالرحمن الماجد، الرئيس التنفيذي، ومثال البيات، الرئيس التنفيذي للعمليات.

وتأتي مشاركة إدامة في إطار التزامها بالترويج لمملكة البحرين كوجهة جاذبة للأعمال والاستثمار والتطوير، والتواصل مع قادة الأعمال الدوليين لتحديد الفرص الواعدة وتبادل الخبرات واستكشاف شراكات تسهم في تحقيق قيمة مستدامة وطويلة الأمد للمملكة.

وأتاح المؤتمر لإدامة فرصة لإبراز المقومات التنافسية لمملكة البحرين وأفاقها المستقبلية، والتواصل مع كبرى الشركات العالمية، والتعرف على الفرص المتاحة في مختلف القطاعات. وعُقد مؤتمر فوربس العالمي للرؤساء التنفيذيين يومي 7 و8

أكتوبر، بمشاركة نخبة من قادة الأعمال والمستثمرين وصناع القرار من مختلف أنحاء العالم، لمناقشة التوجهات الناشئة والتطورات الاقتصادية العالمية وفرص النمو. وسلط المؤتمر، الذي عُقد تحت شعار «سرعة التغيير»، الضوء على أهمية الابتكار والمرونة ومواكبة التحولات

«صنع في الخليج»..

حين تتكامل الجهود تُصنع الإنجازات



بقلم:

زهراء ظاهر

عندما تتضافر الجهود، تصبح الإنجازات أكبر من مجموع أجزائها. كما أن قيمة «صنع في الخليج» لا تتوقف عند ما عرض خلال أيام المنتدى والمعرض، بل فيما يمكن أن ينتج عنه من شراكات صناعية واستثمارات جديدة، وفرص للتصدير، وتطوير سلاسل الإمداد، ونقل المعرفة والتكنولوجيا، وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الخليجية.

فالتحاج الحقيقي لأي منصة اقتصادية لا يقاس فقط بعدد المشاركين أو الاجتماعات التي عُقدت، وإنما بما يتحول بعد انتهاء الفعالية إلى مشاريع واستثمارات وتقنيات وفرص عمل ومنتجات قادرة على المنافسة عالمياً.

وفي ظل التحديات التي يواجهها الاقتصاد العالمي، فإن بناء سلاسل إمداد خليجية أكثر قوة ومرونة، وتطوير القدرات الصناعية المحلية، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا، كلها عناصر أساسية لبناء اقتصاد خليجي قادر على الصمود والنمو.

ولهذا، فإن نجاح النسخة الأولى يجب أن يكون بداية وليس نهاية؛ بداية لنسخ قادمة تتجاوز حدود الفعالية إلى واقع اقتصادي ملموس. كما أن استمرار هذه المبادرة وتطويرها عاماً بعد عام سيمنحها فرصة لتكون منصة دائمة لربط المصنعين والمستثمرين ورواد الأعمال وصناع القرار، وتحويل العلاقات التي تبدأ في المعارض والمنتديات إلى شراكات طويلة الأمد. وفي الختام، كل الشكر والتقدير لكل من أسهم في إنجاح هذه التجربة، ولكل جهة حكومية وخاصة في مملكة البحرين ودول مجلس التعاون علّت بروح الفريق الواحد.

وأكرر التهنية لمملكة البحرين، قيادةً وحكومةً وشعباً، ولوزارة الصناعة والتجارة، والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وجميع الشركاء والمشاركين. «صنع في الخليج» ليس فقط ما ننتجه... بل ما نستطيع أن نصنعه معاً.

ومن البحرين، نتطلع إلى أن تكون هذه النسخة الأولى انطلاقة لمسيرة خليجية صناعية واقتصادية أكثر تكاملاً وطموحاً، تؤكد أن خليجاً واحداً يصنع مستقبلاً واعداً.

مبارك البحرين... ومبارك للخليج.

لم يكن نجاح النسخة الأولى من منتدى ومعرض «صنع في الخليج» مجرد نجاح لفعالية اقتصادية احتضنتها مملكة البحرين، بل كان خطوة مهمة في مسيرة تعزيز التكامل الصناعي والاقتصادي بين دول مجلس التعاون، وترجمة عملية لرؤية قادة دول الخليج نحو بناء اقتصاد خليجي أكثر تنافسية ومرونة وقدرة على مواجهة التحديات. وبهذه المناسبة،

أرفع أسمي آيات التهاني والتبريكات إلى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وإلى معالي السيد عبدالله بن عادل فخرو، وزير الصناعة والتجارة، وجميع منتسبي الوزارة، وإلى معالي الأستاذ جاسم محمد البديوي، الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإلى جميع من أسهم في إنجاح هذه المبادرة. لقد حمل «صنع في الخليج» رسالة واضحة

مفادها أن قوة الخليج لا تكمن فقط في قوة كل دولة منفردة، وإنما في قدرتها على العمل معاً وتكامل إمكانياتها وأصولها وقدراتها الصناعية والبشرية والتكنولوجية. ففسي عالم يشهد تغيرات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة واضطرابات في سلاسل الإمداد، أصبح التكامل الخليجي ضرورة وليس خياراً.

والمطلوب اليوم هو الانتقال من مفهوم المنافسة بين الأسواق الخليجية إلى بناء منظومة اقتصادية متكاملة تتيح للشركات والمصنعين والمستثمرين الوصول إلى سوق خليجية أوسع، والاستفادة من المزايا التنافسية لكل دولة. ومن هنا تأتي أهمية فكرة «صنع في الخليج»، فالمنتج الخليجي لا ينبغي أن يقاس فقط بمكان تصنيعه، وإنما بالقيمة المضافة التي يمكن أن تشارك في صناعتها أكثر من دولة. فقد تكون مواءمة من دولة، وتقنياته من دولة أخرى، وخدماته اللوجستية من دولة ثالثة، ثم يصل إلى الأسواق الخليجية والعالمية باعتباره منتجاً يحمل قيمة خليجية متكاملة.

وقد كان من اللافت في النسخة الأولى حجم التعاون بين دول مجلس التعاون، إلى جانب تكاتف مختلف الجهات فسي مملكة البحرين، من القطاعين العام والخاص، والعمل بروح الفريق الواحد لإنجاح هذه التجربة. وهنا تكمن إحدى أهم رسائل المنتدى:

كتبت: نوال عباس

عادت أسعار الذهب إلى الارتفاع في الأسواق المحلية، بفرض عملية لتطبيق التقنيات الحديثة، مما يلبي احتياجات قطاع الخدمات المالية. وتجسد هذه المبادرة تركيز البنك الأوسع على رعاية وتنمية القدرات التي سستمر في إنتاج ملامسة ومنظومة عبر منظومة التكنولوجيا المالية بالمملكة.

ويأتي هذا الارتفاع بعد موجة من التراجعات التي شهدتها المعدن الأصفر خلال الأيام الماضية، مع عودة المستثمرين إلى الشراء للاستفادة من انخفاض الأسعار، في تحرك يعكس استمرار جانبية الذهب رغم التقلبات الحادة التي تسيطر على الأسواق العالمية. وتتأثر حركة الذهب بعدد من العوامل السلولا الأمريكي تحركات السندات، وتوقعات أسعار الفائدة الأمريكية، فضلا عن التطورات الجيوسياسية والخاوف المرتبطة بمستقبل الاقتصاد العالمي. وعادة ما يستفيد الذهب من ضعف الدولار، باعتباره مقوما بالعملة الأمريكية، إذ يصبح أقل تكلفة

لحائزي العملات الأخرى، ما قد يدعم الطلب عليه. كما تلعب توقعات قرارات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دوراً مهماً في تحديد اتجاه الأسعار، إذ إن تراجع أسعار الفائدة يقلل من تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالذهب الذي لا يدر عائداً، الأمر الذي قد يعزز جانبيته الاستثمارية، في حين يمكن أن يشكل ارتفاع الفائدة ضغطاً على أسعاره. وتظل التطورات الاقتصادية والسياسية العالمية عاملاً مؤثراً

في توجهات المستثمرين، إذ يلجأ كثيرون إلى الذهب كالتحوط من المخاطر وتقلبات الأسواق، ما يزيد الطلب عليه خلال فترات عدم اليقين. وتترقب الأسواق خلال الفترة المقبلة المؤشرات الاقتصادية الأمريكية، ولا سيما بيانات التضخم والتوظيف، إلى جانب التصريحات المتعلقة بالسياسة النقدية، لتحديد اتجاه أسعار الفائدة ومسر الدولار، وهي عوامل ستؤثر في حركة الذهب عالمياً وانعكاساتها على الأسعار في البحرين.



«إدامة» تستكشف الشراكات الاستراتيجية خلال مؤتمر فوربس العالمي

المتسارعة في بيئة الأعمال العالمية. وتسهم إدامة، من خلال محفظتها من المشاريع العقارية والسياحية والترفيهية والصناعية، في دعم التنمية الاقتصادية لمملكة البحرين عبر تطوير وجهات نوعية، واستقطاب الشركاء الاستراتيجيين، والمساهمة في تنويع اقتصاد المملكة.